

Distr.  
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/12/24/Add.2  
19 August 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH  
ARABIC AND ENGLISH ONLY

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الثانية عشرة  
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على  
مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه\*

إضافة

مذكرة أولية بشأن البعثة إلى مصر

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

"وجعلنا من الماء كل شيء حي" (القرآن الكريم)

## أولاً - مقدمة

١- قامت الخبرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه، ببعثة رسمية إلى مصر في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بهدف تقييم الطريقة التي تنفذ بها مصر التزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقد التقت خلال هذه البعثة بالعديد من المحاورين ومن بينهم مساعد وزير الخارجية لشؤون الهيئات والمنظمات الدولية، ونائب وزير الخارجية لشؤون البيئة والتنمية المستدامة، ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية، ومساعد الوزير لشؤون الرعاية الأولية والطب الوقائي وتنظيم الأسرة، ورئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى العديد من ممثلي قطاع المياه والصرف الصحي. كما التقت الخبرة المستقلة بـممثلي المجلس القومي لحقوق الإنسان وغيره من الجهات المعنية. بما في ذلك المجتمع المدني والشركاء في التعاون الإنمائي وهيئات تابعة للأمم المتحدة. وقامت الخبرة المستقلة أثناء البعثة بزيارات إلى القاهرة والإسكندرية والأقصر وقنا ووردان. وهي تُعرب عن امتنانها لكل من وافق على الاجتماع بها وبذل جهداً لمساعدتها في فهم حالة حقوق الإنسان ومياه الشرب والصرف الصحي في مصر فهماً أفضل. وتُعرب الخبرة المستقلة عن شكرها للحكومة المصرية لما أبدته من تعاون معها في تنظيم وتيسير الزيارة. كما تُعرب عن تقديرها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدماه لها من دعم في تنظيم الزيارة.

٢- وتهدف هذه المذكرة الأولية إلى عرض بعض الملاحظات والتوصيات الأولية بشأن حالة حقوق الإنسان والمياه وخدمات الصرف الصحي في مصر. وسوف تُقدّم الخبرة المستقلة تقريراً كاملاً عن البعثة التي قامت بها إلى مصر وذلك عندما تُقدّم تقريرها التالي إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠.

٣- وقد أحرزت مصر، بصورة عامة، تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق شبكات المياه، وشبكات الصرف الصحي بدرجة أقل، لكي تصل تقريباً إلى جميع مدن البلد وقراه. بيد أن هناك تحديات لا تزال قائمة من منظور حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية مياه الشرب، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الصرف الصحي، وبعض الجوانب المتصلة بالقدرة على تحمل تكاليف الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتفاوتات في الوصول إلى هذه الخدمات، فضلاً عن واقع شح المياه في مصر.

٤- وإن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي تقتضي أن تكون هذه الخدمات متاحة وأن يكون الوصول إليها ميسراً، وكذلك القدرة على تحمل تكاليفها، وأن تكون مقبولة وذات نوعية جيدة. ويجب ضمان الوفاء بهذه الالتزامات بطريقة غير تمييزية، ويجب أن يُتاح للناس الحصول على المعلومات من أجل المطالبة بحقوقهم. وحيثما لا يكون الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي مكفولاً بطريقة متوافقة مع حقوق الإنسان، ينبغي أن تتوفر للناس المتضررين إمكانية اللجوء إلى سبل انتصاف قضائية أو غير ذلك من سبل الانتصاف الفعالة. ويُضاف إلى ذلك أن ضمان إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحقوق في الغذاء والسكن والصحة والتعليم وعدم التعرض للعنف، كما أنه يشكل أداة هامة لتمكين المرأة.

٥- وستستعرض هذه المذكرة الأولية الإنجازات التي حققتها الحكومة، وتعرض بالتفصيل التحديات القائمة، وتختتم بتقديم توصيات أولية.

## ثانياً - الإنجازات

٦- لقد أظهرت حكومة مصر، على المستوى الكلي، أن لديها رؤية واستراتيجية تهدفان إلى إتاحة حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقد اقترن ذلك بإبداء إرادة سياسية كبيرة، على أعلى المستويات، وباستثمار قدر كبير من الموارد لتوفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. فبين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧، استثمر نحو ٣٦,٧ مليار جنيه مصري (قرابة ٧,٣ مليار دولار أمريكي) في قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي، ويُذكر أن الاستثمارات المتوخاة في خطط الاستثمار في هذا القطاع حتى عام ٢٠١٢ ستجاوز مجموع الاستثمارات منذ عام ١٩٩٢. وخلال الأزمة المالية الراهنة، حُفِّضت الميزانية المخصصة لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في مصر.

٧- ويسرّ الخبرة المستقلة أن تلاحظ أن مسؤولي الحكومة الذين اجتمعت بهم قد أشاروا دائماً إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي باعتبارها من حقوق الإنسان. وقد أُبلغت الخبرة المستقلة بأن مشروع قانون المياه الذي أُحيل مؤخراً إلى مجلس الوزراء يتضمن أيضاً لغة تعترف بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي باعتبارها من حقوق الإنسان.

٨- وقد أحرزت مصر تقدماً هاماً في توسيع شبكة إمداد سكانها بالمياه لأغراض الاستعمال الشخصي والمترلي. وتفيد الحكومة بأنه تم توسيع نطاق الحصول على المياه ليشمل جميع السكان بنسبة ١٠٠ في المائة. كما أن برنامج الرصد المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية يشير إلى أن معدل الوصول إلى مصدر محسّن للمياه يبلغ ٩٨ في المائة في مصر. ومن الواضح أن مصر ستبلغ بسهولة الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وذلك بمقدار النصف.

٩- وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت مصر الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشرعت في عملية تحويل مرافق المنافع العامة على مستوى المحافظات إلى فروع تابعة لهذه الشركة القابضة المركزية. وقد اعتبرت الحكومة، وشركاؤها من الجهات المانحة العاملة في البلد، أن لهذا التغيير في الإطار المؤسسي الفضل في زيادة كفاءة وفعالية هذا القطاع. ويخشى البعض أن يكون إنشاء هذه الشركة القابضة خطوة أولى في اتجاه خصخصة خدمات توفير المياه، وهي خطوة يشعرون أنها قد تُفضي إلى ارتفاع الأسعار ونقص الاهتمام بأفقر شرائح السكان وأكثرها ضعفاً. إلا أن الحكومة المصرية قد أكدت تكراراً أنه ليس في نيتها خصخصة خدمات توفير المياه لأن هذه الخصخصة قد تؤثر تأثيراً سلبياً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وتشدد الخبرة المستقلة على أن حقوق الإنسان لا تحول دون خصخصة توفير الخدمات ولكن الحكومة تظل مُلزَمة بضمان وجود إطار تنظيمي ملائم لحماية المستفيدين من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تنشأ عن أفعال الكيانات الخاصة أو شبه الخاصة.

## ثالثاً - التحديات

١٠- ترى الخبرة المستقلة أن التقدم الذي أحرزته مصر يضعها في وضع جيد يتيح لها الآن التصدي للتحديات القائمة التي تتصل، بصفة خاصة، بجودة المياه، وتوسيع نطاق الحصول على خدمات الصرف الصحي، وبعض القضايا المتصلة بالقدرة على تحمل كلفة هذه الخدمات، والتفاوتات في إمكانية الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي بين

المناطق الريفية والمناطق الحضرية وكذلك بين المساكن الرسمية وغير الرسمية، خصوصاً بالاستناد إلى حالة الحيازة. كما أن شح المياه في مصر يطرح تحديات كبيرة أمام السلطات. وتلاحظ الخبيرة المستقلة أن هناك بعض الممارسات الجيدة المتبعة بالفعل لمواجهة بعض هذه التحديات، وهي تُعرب عن أملها بتوسيع نطاق هذه الممارسات وتطبيقها تطبيقاً أوسع في شتى أنحاء البلد، مع التركيز بصفة خاصة على الفئات المحرومة.

### ألف - نوعية المياه

١١ - وفيما يتعلق بنوعية المياه، التقت الخبيرة المستقلة بأشخاص اشتكوا من أن نوعية مياه الشرب رديئة في بعض مناطق مصر، وخصوصاً في الأماكن التي تقع على أطراف شبكة المياه وفي المناطق الأقل رخاء. ويشير أحدث تقرير للمجلس القومي لحقوق الإنسان إلى أن ما نسبته ١٩ في المائة من السكان لا يزالون يفتقرون للحصول على مياه الشرب النقية. وهذا الوضع يمكن أن يُعزى إلى قِدم أو تلف أنابيب المياه، وإلى القصور الذي يشوب تخزين المياه، و/أو إلى تلوث مصادر المياه بمياه الصرف الصحي أو بالملح أو بغير ذلك من الملوثات. وقد اشتكى بعض الأشخاص أيضاً من عدم توفر إمدادات المياه في منازلهم بشكل مستمر، وهي حالة تدفعهم إلى ضخ المياه الجوفية (الضحلة). فلأن هذه الآبار ليست عميقة بما فيه الكفاية، فإن المياه الجوفية التي يضخونها تكون، كما يزعمون، ذات نوعية رديئة. ويُضاف إلى ذلك أن هذه المضخات تُركب دون الحصول على إذن، بل يتم في بعض الأحيان وصلها بصورة غير قانونية بأنابيب المياه الرسمية. ويعني عدم الحصول على إذن رسمي لتركيب هذه المضخات أن نوعية المياه لا تخضع لمراقبة من قبل السلطات.

١٢ - وقد زارت الخبيرة المستقلة معملين لمعالجة المياه في القاهرة وقنا حيث كان العاملون في المختبرات يعملون بنشاط على اختبار نوعية المياه. كما علمت الخبيرة المستقلة أن الشركة القابضة تُشغّل ١٦٤ مختبراً متنقلاً لاختبار نوعية المياه وأنه تبين أن ما نسبته ٩٨ في المائة من مجموع ما يزيد على مليون عيّنة مياه جُمعت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من مناطق تخدمها الشركة القابضة تفي بمعايير جودة المياه. وبينما يبدو أن نوعية المياه تخضع لاختبارات منتظمة - رغم أنه يُزعم أن ذلك لا يحدث في جميع أنحاء البلد - فقد أُبلغ عن وجود بعض العقبات في الحصول على نتائج هذه الاختبارات.

### باء - خدمات الصرف الصحي

١٣ - تسلّم الحكومة بأن حالة الحصول على خدمات صرف صحي محسّنة متخلفة عن حالة الحصول على مياه الشرب وأن البلد يحتاج إلى "برامج وسياسات مكثفة بدرجة أكبر" في المناطق الريفية<sup>(١)</sup>. إلا أن نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسّنة تبلغ ٦٦ في المائة فقط، حيث تصل هذه النسبة إلى ٨٥ في المائة في المناطق الحضرية وإلى ٥٢ في المائة في المناطق الريفية. بل إن تقديرات المجلس القومي لحقوق الإنسان تشير إلى رقم أدنى. كما أن عدم كفاية خزانات مياه المجاري المتعفنة أو الاستخدام الشائع لهذه الخزانات في مناطق كثيفة السكان، خصوصاً في العشوائيات، يفضي إلى تلوث المياه الجوفية، مما يسبب مشاكل صحية لسكان هذه المناطق. ويُضاف إلى ذلك أنه عندما يتم تفريغ هذه الخزانات وإلقاء محتوياتها في القنوات المائية والأنهار، ينشأ المزيد من المخاطر التي تتهدد نوعية المياه والصحة العامة. والواقع أنه يستحيل تأمين الحصول على مياه الشرب المأمونة دون أن يتم في الوقت نفسه الاهتمام بضمان توفر خدمات الصرف

Ministry of Economic Development, Egypt, *Achieving the Millennium Development Goals*, (١)

.A Midpoint Assessment, (2008), p. 55

الصحي. وفي هذا الصدد، ترخّب الخبرة المستقلة باستراتيجية خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، وهي استراتيجية تدعو إلى استثمار ما مقداره ٢٠ مليار جنيه مصري، نحو (٤ مليارات دولار أمريكي) في قطاع خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية.

١٤ - وتود الخبرة المستقلة أن توجه الاهتمام بصفة خاصة إلى سياسة الحكومة المتمثلة في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري، فضلاً عن زراعة الأشجار لإنتاج الوقود الحيوي، باعتبار ذلك خطوة هامة في اتجاه خفض كميات المياه المستخدمة للأغراض الزراعية ومعالجة مشكلة شح المياه.

### جيم - القدرة على تحمّل التكاليف

١٥ - إن أسعار الحصول على المياه والتكاليف والرسوم المباشرة وغير المباشرة لتأمين مياه الشرب يجب ألا تؤدي إلى الانتقاص من أعمال حقوق الإنسان الأخرى أو تهديدها. وتسلمّ الخبرة المستقلة بأن رسوم مياه الشرب في مصر تُعتبر من أدنى الرسوم في العالم، حيث إن ما يزيد على ٩٢ في المائة من الأسر المصرية تنفق أقل من ١ في المائة من ميزانيتها على المياه وخدمات الصرف الصحي<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك، فإن الناس الذين يعانون من فقر مدقع والذين يشكلون ما نسبته ٣,٨ في المائة من مجموع السكان أو ٣ ملايين شخص لا يمكنهم تحمّل حتى هذا المبلغ البسيط. ويُضاف إلى ذلك أن كلفة إنشاء وصلة بخط المياه الرئيسي في المنطقة تتجاوز قدرات العديد من الأسر. وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى الممارسات الجيدة للحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمة اليونيسيف بصفة خاصة، في إنشاء صناديق متجددة تقدّم قروضاً إلى الفقراء لتمكينهم من الوصول إلى مصادر المياه وكذلك إلى خدمات الصرف الصحي على أن تُسدّد هذه القروض على دفعات.

### دال - التفاوتات

١٦ - هناك ١٥,٧ مليون شخص يعيشون في عشوائيات، وهم يمثلون ما نسبته ٢٤ في المائة من مجموع سكان مصر و ٤٠ في المائة من مجموع سكان المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ٨ ملايين شخص يعيشون في المناطق الريفية<sup>(٣)</sup>. وثمة تفاوتات هامة في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وهي تفاوتات ناشئة عن الفوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين المساكن الرسمية والمساكن غير الرسمية. وتظهر هذه التفاوتات بصفة خاصة فيما يتعلق بالتحديات المتصلة بنوعية المياه، والوصول إلى خدمات الصرف الصحي، والقدرة على تحمّل التكاليف، على النحو المذكور أعلاه. كما أن هذه التفاوتات، توجد، بصفة خاصة، فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب، وهو مجال أنجزت فيه مصر الكثير. ومن ذلك مثلاً أنه بالرغم من أن الأرقام الإجمالية المبلّغ عنها بشأن الوصول إلى مصدر محسّن لمياه الشرب قد أخذت تقترب من ١٠٠ في المائة، فقد ذكرت الحكومة في عام ٢٠٠٨ أن نسبة الوصول إلى مصدر محسّن

---

(٢) Chemonics Egypt (Ahmad Gaber & Associates), *Affordability Assessment to Support the Development of a Financing Strategy for the Water Supply and Sanitation Sector in Egypt: Final Report* (2009).

(٣) Egyptian Environmental Affairs Agency, *Egypt State of the Environment Report 2007* (2008), p. 126, available at <http://www.eaaa.gov.eg/English/reports/SoE2007En/urban/09-urban9-FENG.pdf>

للمياه تبلغ ٧٣,٦ في المائة فقط في محافظة مطروح، و٨٠,٧ في المائة فقط في محافظة شمال سيناء<sup>(٤)</sup>. إلا أنه منذ السنة الأخيرة، تشير الحكومة إلى أن شمولية خدمات المياه تغطي الآن كل السكان، مع إنجاز عدة مشاريع في قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي. وعلى العموم، فإن أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يعيشون في العشوائيات هم أكثر شرائح السكان فقراً وهم الذين يتأثرون على نحو غير متناسب. ومن منظور حقوق الإنسان، ينبغي للسياسات والبرامج أن تولي الأولوية لحالة هذه الفئات المحرومة. وتفيد الحكومة بأنها تتخذ خطوات لإنشاء مرافق لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي داخل العشوائيات.

### هاء - شح المياه

١٧- إن مصر بلد يعاني من شح في المياه سوف يواجهه، على نحو متزايد، حالة إجهاد فيما يتصل بموارد المياه، ولا سيما في سياق تغير المناخ والنمو السكاني السريع، مما يهدد بتقويض التقدم الحرز. ويجب على الحكومة أن تتصدى لمشكلة الإفراط في استهلاك المياه، خصوصاً في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إيجاد حلول لمعالجة مشكلة المعدل العالي لهدر المياه الناشئ عن تسرب المياه من الأنابيب وغير ذلك من المشاكل التقنية.

١٨- وتلاحظ الخبرة المستقلة أن السلطات المصرية قد استثمرت في تكنولوجيا خاصة لكشف حالات تسرب المياه من الأنابيب وإصلاحها. لكنه بالنظر إلى أن مصر تواجه نقصاً متزايداً في المياه، فإن هذه الخسائر المتكبدة ستهدد توافر المياه لأغراض الاستهلاك البشري الذي يجب أن يُعطى الأولوية على جميع الاستعمالات الأخرى.

### رابعاً - توصيات أولية

١٩- إن التزام الحكومة بتنفيذ ما يقع على عاتقها من التزامات في مجال حقوق الإنسان المتصلة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هو التزام جدير بالثناء. والخبرة المستقلة على ثقة بأن الحكومة سوف تركز في المستقبل نفس القدر من الطاقة والجهود من أجل التصدي للتحديات المتبقية. وفي هذا الصدد، تقدم الخبرة المستقلة التوصيات الأولية التالية إلى حين تقديم تقريرها النهائي:

(أ) ينبغي للحكومة أن تركز صراحةً في تشريعها، بما في ذلك في مشروع قانون المياه الذي يجري النظر فيه حالياً، مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي باعتبارها من حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومة أن تستخدم الإطار الدولي لحقوق الإنسان كدليل يُسترشد به في تحديد محتوى التشريعات والسياسات ذات الصلة بالمياه وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك بصفة خاصة الجوانب المتعلقة بنوعية المياه، وإمكانية الحصول عليها، والقدرة على تحمل تكلفتها، وتوافرها، ومقبوليتها، وعدم التمييز، والحق في تلقي المعلومات والمشاركة، والمساءلة؛

Ministry of Economic Development, Egypt, *Achieving the Millennium Development Goals*, (٤)

.A Midpoint Assessment, (2008), p. 54

(ب) ينبغي للحكومة أن تعالج دائماً مسألة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي معالجة متكاملة. وبصفة خاصة، ينبغي للحكومة أن تولي الأولوية لتوسيع نطاق الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي بحيث يشمل جميع الأسر. وينبغي للحكومة أن تقدم مساعدة مالية لربط الأسر بمصادر المياه حيثما لا يكون الناس قادرين على دفع التكاليف. والصندوق المتجدد المستخدم حالياً في قنا يمثل ممارسة جيدة ينبغي الأخذ بها في أنحاء أخرى من البلد؛

(ج) ينبغي للحكومة أن تولي اهتماماً خاصاً وأن تعطي أولوية لمسألة حصول أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية وفي العشوائيات، وكذلك الفقراء، على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ويجب على الحكومة أن تحترم وتحمي وتُعمل حقوق الإنسان لهؤلاء الناس فيما يتعلق بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. كما تحث الخبرة المستقلة وكالات الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور نشط فيما يتعلق بهذه المسائل، وتوصي بصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالقيام، بالتعاون مع الحكومة، بتوسيع نطاق أنشطتها لتشمل العشوائيات. وفضلاً عن ذلك، ينبغي وضع برامج وسياسات هادفة لضمان تمكين الفقراء من التمتع بالقدرة على الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي التي يمكن تحمّل كلفتها؛

(د) يجب على الحكومة إيلاء اهتمام لتحسين الشبكات القديمة من أجل ضمان ألا تكون مياه الشرب ملوثة، ولإنفاذ القوانين من أجل منع تلويث مصادر المياه؛

(هـ) تشجّع الخبرة المستقلة السلطات على توسيع نطاق الاختبارات المنتظمة والشاملة لنوعية المياه لتشمل جميع أنحاء البلد؛

(و) يجب على السلطات أن تكفل أيضاً وجود آليات مستقلة للنظر في الشكاوى تكون متاحة لجميع الأشخاص ويسهل وصولهم إليها؛

(ز) ينبغي للسلطات أن توفر المعلومات للجمهور وتيسر الوصول إليها فيما يتعلق بقطاعي المياه وخدمات الصرف الصحي. وبصفة خاصة، ينبغي أن تتاح للجمهور جميع نتائج التحليلات التي تُجرى فيما يتعلق بنوعية المياه؛

(ح) ينبغي للسلطات أيضاً أن تكفل أن تكون المجتمعات المحلية المتأثرة قادرة على المشاركة في تصميم وتنفيذ ورصد برامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، بطريقة معقولة وفعالة.

٢٠ - ولدى تصميم سياسات جديدة فيما يتعلق بالأسعار، أو لدى النظر في منح امتيازات لشركات خاصة، تذكّر الخبرة المستقلة الحكومة بأنها ملزمة بوضع لوائح تنظيمية لضمان عدم تعدي الكيانات الخاصة أو شبه الخاصة على حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تشدّد الخبرة المستقلة على أهمية وجود هيئة تنظيمية مستقلة تُشرف على أفعال جميع الجهات الفاعلة في قطاعي المياه وخدمات الصرف الصحي.

-----